reaamsali90@uomustansiriyah.edu.iq

م.م رئام صاحب علي

اجراءات توركت اوزال خلال حكومته الثانية في معالجة القضية الكردية

استبشرت الاوساط السياسية التركية خيراً بعد قيام حكومة توركت اوزال، إذ قامت بالإلغاء الجزئي للأحكام العرفية عام ١٩٨٦ على ان تبقى مطبقة بست ولايات ذات اكثرية كردية في الشرق هي (سعرت Saarati، حكاري Hakari، ماردين Mardin، دياربكر Diyarbakır ، Gün، بتليس Bitlis، وموش Muş) غير ان عدد الولايات الشرقية التي شملها قانون الاحكام العرفية بالقرار رقم (٤١٣) الصادر في ٨ تشرين الثاني عام ١٩٨٧ بلغ (١١) ولاية هي (سعرت Saarati ، ماردين Mardin ، بتليس Bitlis ، دياربكر Diyarbakır، موش Muş ، وان An، بنكول Bankol، آدي يامان Adi Yamen ، العزيز Aziz، الأزيغ El–Azigh، تونجليTunceli) إذ اصبحت الولايات الستة الاولى منها محافظة واحدة عرفت باسم (منطقة الاحكام العرفية) وتم تعين خيري قوازقجي اوغلو(Hayri Kavazkçıoğlu) حاكماً عليها ليشرف على تشريعات الاحكام العرفية وتنفيذ قوانين الطوارئ في تلك المناطق لإخماد حركة الحزب.

ضمن خطط الحكومة لمواجهة نشاطات الحزب اعلن وزير الداخلية يلدريم آقبولوط (Yıldırım Akbulut) وقائد الشرطة محمد بويوك (Mehmet Büyük) خلال جولة لهما في الجنوب الشرقي عن توزيع اسلحة خفيفة على سكان القرى المعزولة وتعزيز قوات الامن على طول الحدود، وان الجيش كان قد اخلى بعض القرى التي ربما يلجأ اليها بعض عناصر الحزب، فضلاً عن ذلك كثف الجيش دورياته على طول مئات الكيلومترات التي تفصل تركيا عن سوريا والعراق وايران وركز قائد الشرطة على تدعيم

حماية الحدود مع سوريا التي مثلت قاعدة خلفية رئيسة للحزب والتي كانت قد خصصت اماكن له في دمشق وحلب للقيام بالتنظيم والسياسة .

في اذار عام ١٩٨٦ شنت الحكومة حملة جديدة ضد قواعد الحزب، فقامت الطائرات التركية بالإغارة على مواقع الحزب في جنوب شرق تركيا وشمال العراق ودخلت القوات التركية بأكثر من (١٠٠,٠٠٠) مقاتل تركي للهجوم على ثلاثة معسكرات كانت تضم بعض عناصر الحزب، وذكر اوزال : "**ان هذا العمل يوضح اننا سوف ندمر هذه المخابئ على رؤوسهم**".

عندما استلم توركت اوزال حكومته الثانية في كانون الاول ١٩٨٧ اصدر مشروعاً لمعالجة القضية الكردية عرف (بمشروع اوزال) وبموجبه منح زعماء المنطقة الكردية صلاحيات واسعة مع فرض اجراءات امنية كان الغرض منها حماية المناطق على سبيل المثال وضع اسلاك شائكة على طول الحدود وتزويدها بأجهزة انذار مبكر، فضلاً عن ذلك اعلنت الحكومة التركية ان معظم المنطقة الجنوبية الشرقية هي منطقة طوارئ عام ١٩٨٧ مع الأخذ بنظر الاعتبار استمرار إخضاع المنطقة الكردية لحالة الأحكام العرفية.

أما في إطار سياسة تطوير المناطق الكردية من خلال المشاريع الاقتصادية الكبيرة، فكان مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) الكبيرة الذي بدأت الحكومة التركية بتنفيذها منذ نهاية الستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين، باعتبارها أحد مشاريع تطوير المناطق التي يسكنها الأكراد والتي من خلالها يتحقق الازدهار الاقتصادي فيها وفرص عمل للحيلولة دون ترك سكان هذه المناطق عرضة للتأثيرات الإيديولوجية القومية الماركسية، بحسب وجهة النظر التركية، رغم تأثيرات هذا المشروع على أكراد تركيا من جهة من خلال عمليات الترحيل في القرى التي تغمرها، وعلى دول الجوار الجغرافي لتركيا (العراق وسوريا) من حيث تناقص كمية المياه الواردة إليها.

طورت الحكومة التركية اسلوباً حديثاً لمقاتلة الاكراد، فهي تعزل القرى الكردية التي يكون سكانها من المعتدلين الذين لا يشتركون في الحركات الانفصالية او يساهمون

في مقاتلة الجيش التركي وتقدم لهم وعودا مغرية، اذ يعفى ارباب العمل والعمال من الضرائب وتخفض الحكومة ما يقارب (٢٥%) من الدخل القومي لمشاريع يتم تنفيذها في شرق تركيا لأحياء تلك المناطق واشغال سكانها بالمشاريع المفيدة.

قامت السلطات التركية بتجديد حالة الطوارئ على المناطق الكردية التي تتعرض للنشاطات العسكرية بصورة دائمة من الحزب تلقائياً كل ستة اشهر، بدءاً من عام ١٩٨٧ واقامة محاكم خاصة في هذه المناطق تنظر في قضايا الاحكام العرفية وبصلاحيات محاكم امن الدولة.

مع بداية عام ١٩٩٠ بدأت الأمور تسير نحو الشدة والقسوة فيما يخص القضية الكردية على صعيد القوى الفاعلة في الساحة الرسمية التركية، فعندما بدأت حملة الشتاء العسكرية في الأول من آذار ١٩٩٠ استطاع الامن التركي وقوات الجندرمة من إلقاء القبض على (٢٠) كردياً من المتعاونين مع حزب العمال الكردستاني وقتل (٢٢) مقاتلاً من الحزب في منطقة (اويما قايا) الجبلية، كما قامت بإلقاء القبض على (١٦) شخصاً في ولاية الازيغ بتهمة قتل (٩) مواطنين في قضاء بالو وكلهم من مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وخلال تلك المدة في ٢ اب ١٩٩٠ أحتلت القوات العراقية الى الكويت ورافق ذلك تصاعد وتيرة الأحداث بشأن اندلاع حرب في المنطقة وما يترتب عليها من نتائج دولية وإقليمية ومنها القضية الكردية مما اثار ذلك السلطات التركية من احتمال تقسيم العراق وحصول الاكراد على استقلالهم في شمال العراق مما يؤدي الى تهديد امن تركيا، لذلك اتبع توركت اوزال اتجاه القضية الكردية في تلك المرحلة سياسة مبنية على اساسين الاول: ربط الدعم التركي للتحالف الغربي ضد العراق بتعهد من الولايات المتحدة الأميركية بالحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة في مرحلة ما بعد الحرب، والثاني : اتخاذ سياسة مرنة تجاه القضية الكردية بشكل عام.

اتبعت السلطات التركية سياسة مرنة تجاه القضية الكردية بعد عام ١٩٩١ والذي يعد عاماً فاصلاً في تاريخ الحركة الكردية في تركيا، عندما اقر البرلمان التركي في ١٤ نيسان ١٩٩١مشروع قانون مكافحة الإرهاب وقانون (العفو المشروط)، الذي تم بموجبه اطلاق سراح حوالي (٤٣) ألف معتقل سجين ومحكوم، ثلثاهم من الأكراد. أما القانون الأول فقد تضمن عدة نقاط ايجابية من أهمها إلغاء القانون (٢٩٣٢) الصادر عام ١٩٨٢ بشأن حظر الحديث باللغة الكردية، وإلغاء المواد (١٤١) و (١٤٢) و (١٦٣) من القانون الجنائي المتعلقة بالجرائم الايديولوجية، أي الدعوة إلى أفكار ومبادئ يسارية ودينية متطرفة وإنشاء أو عضوية أحزاب تتبناها، فضلاً عن فرض عقوبة السجن (٢٠) عاماً بدلاً من الإعدام على مرتكبي جرائم ضد الدولة والمشاركين في عمليات إرهابية.

كان قرار الحكومات التركية المتمثل في تعزيز الحل العسكري للقضية الكردية كارثياً على وضع الاقتصاد التركي ومشاريع الاستثمار، ولاسيما فيما يتعلق بمشروع (GAP) وتشير الارقام التي نشرت الى ان الدولة انفقت خلال عام واحد في حربها على الجماعات الكردية المسلحة ما يقارب (٨) مليارات دولار ويتوزع هذا المبلغ على رجال الشرطة والجيش والسجون وحراس القرى والمخبرين، فضلاً عن التعويضات التي دفعت للعاملين في مناطق الجنوب التركي.